الفصل الأول

دليل التركيب عند فرق المبتدعة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دليل التركيب عند المتفلسفة.

المبحث الثاني: دليل التركيب عند المعتزلة.

الفصل الأول

دليل التركيب عند فرق المبتدعة

من الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في صفات الله تعالى: ما أُطلق عليه اسم: (دليل التركيب).

وهو حجّة جهمية فلسفيّة، معتزليّة[1].

وهذه الحجّة ـ حجّة التركيب ـ : «هي أصل قول الجهميّة نفاة الصفات والأفعال، وهم الجهميّة من المتفلسفة[2]، ونحوهم. ويُسمّون ذلك: التوحيد»[3].

أمّا المعتزلة: فحجّتهم الكبرى في نفي صفات الله تعالى وأفعاله، هو دليل الأعراض وحدوث الأجسام المتقدّم[4]...

لكنّهم يستندون أيضاً إلى حجّة التركيب في نفي صفات الله تعالى وأفعاله.

---

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٦/ ٣٤٤.

(٢) جماعة من المنتسبين للإسلام، من نفاة الأسماء والصفات جميعاً. مؤمنون بالفلسفة إيماناً تاماً؛ حتى كأنّها عندهم وحيٌ منزّل قاموا بإبراز أفكار من سبقهم من الفلاسفة، وخاصةً أرسطو وأتباعه؛ أتباع الفلسفة المشّائيّة. سلكوا مسلك الباطنيّة في تحريف النصوص الشرعيّة وإخضاعها لأهوائهم، في محاولة منهم للتوفيق بينها وبين الآراء الفلسفيّة. من أبرز أعلامهم: الفارابي وابن سينا، وابن رشد.
(انظر: بغية المرتاد لابن تيمية ص ١٨٣، ٢١٨ ـ ٢١٩ وكتاب الصفدية له ١/ ٨٨ ـ ٨٩، ٢٣٧. والرد على المنطقيّين له ص ١٤١، ١٤٣. ومقدمة الدكتور موسى الدويش على كتاب بغية المرتاد لابن تيمية ص ٥٨ ـ ٥٩، ٦٦).

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٣٠١. وانظر المصدر نفسه ١/ ٣٠٧.

(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٣٠١.

وقد زعم أصحاب هذا الدليل أنّ «التوحيد الحقّ هو توحيدهم، المتضمّن أنّ الله لا علم له، ولا قدرة، ولا كلام، ولا رحمة، ولا يُرى في الآخرة، ولا هو فوق العالَم؛ فليس فوق العرش إله، ولا على السموات ربّ. ومحمدٌ ﷺ لم يُعرَج به إلى ربّه والقرآن أحسن أحواله عندهم أن يكون مخلوقاً خلقه في غيره، إن لم يكن فيضاً فاض على نفس الرسول. وأنّه سبحانه لا تُرفع الأيدي إليه بالدعاء، ولم يعرج شيء إليه، ولم ينزل شيء منه: لا مَلَكٌ، ولا غيره. ولا يَقرُب أحدٌ إليه، ولا يدنو منه شيء، ولا يتقرّب هو من أحد، ولا يتجلّى لشيء، وليس بينه وبين خلقه حجاب. وأنّه لا يُحبّ ولا يُبغض، ولا يرضى ولا يغضب. وأنّه ليس داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينا للعالَم، ولا حالاً فيه. وأنّه لا يختصّ شيء من المخلوقات بكونه عنده، بل كلّ الخلق عنده، بخلاف قوله تعالى: ﴿ **وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ** ﴾[1]. وأنّه إذا سُمّيَ حيّاً عالماً قادراً سميعاً بصيراً، فهو حيٌّ بلا حياة، عالمٌ بلا علم، قادرٌ بلا قدرة، سميعٌ بلا سمع، بصيرٌ بلا بصر، إلى أمثال هذه الأمور التي يُسمّي نفيها الجهميّة: توحيداً، ويُلقّبون أنفسهم بأهل التوحيد؛ كما يُلقّب الجهميّة من المعتزلة وغيرهم أنفسهم بذلك..»[2].

فالتوحيد عند المبتدعة: سلب الصفات عن الله تعالى، وتعطيله جلّ وعلا عن أن يتّصف بشيءٍ من صفاته العُلا..

«والواحد في اصطلاحهم: مالا صفة له، ولا يُعلم منه شيءٌ دون

---

(١) جزء من الآية ١٩ من سورة الأنبياء.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ١٩. وانظر: المصدر نفسه ١/ ٢٢٤. وكتاب الصفدية له ٢/ ٢٢٣. والفرقان بين الحق والباطل له ص ٦٥.

شيء، ولا يُرى»[1].

فالله تبارك وتعالى عندهم: لا يتعدّد، ولا يتبعّض؛ لئلا يكون مُركّباً، والمركب جسمٌ ـ عند المعتزلة، وممكن ـ عند المتفلسفة، والله تعالى ليس ممكنا عند هؤلاء، ولا جسماً عند أولئك.

ـ والسلف لا يطلقون هذه الألفاظ على الله تعالى نفياً، ولا إثباتاً ـ.

* فلو أثبتنا له الصفات، لكان متعدّداً عند المعتزلة؛ إذ إثبات صفة له ـ تعالى ـ مع ذاته ينافي ـ عندهم ـ كونه واحداً.

* ولو أثبتنا له الصفات، لكان متبعّضاً متكثّراً عند المتفلسفة؛ فإثبات صفة له ـ تعالى ـ مع ذاته ينافي ـ عندهم ـ كونه واحداً.

والتعددّ، والتبعّض من خصائص المُركّب..

لذلك نفى هؤلاء، وأولئك ـ المتفلسفة، والمعتزلة ـ صفات الله تعالى؛ لأنّ إثباتها ـ عندهم ـ يتنافى مع توحيده جلّ وعلا، ويقتضي كونه مُركّباً.

* ويُلاحظ على هذا الدليل ما لُوحظ على الدليلَيْن الآخَرَيْن؛ دليل الأعراض وحدوث الأجسام، ودليل الاختصاص: أنّ أصحابه ـ من المتفلسفة، والمعتزلة ـ قد بَنَوْه على نفي الجسميّة عن الله تعالى، وكونه مُركّباً يدلّ على جسميّته، لذا كان تعطيله جلّ وعلا عن صفاته هو عين التنزيه ـ عندهم.

* ولا بُدّ من بيان مأخذ المبتدعة بهذا الدليل، ووجه استدلالهم به على تعطيل الباري جلّ وعلا عن صفاته..

وهذا يستدعي تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٢٢٤.

المبحث الأول

دليل التركيب عند المتفلسفة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شرح دليل التركيب عند المتفلسفة.

المطلب الثاني: وجه استدلال المتفلسفة بدليل التركيب على نفي الصفات عن الله تعالى..

المبحث الأول

دليل التركيب عند المتفلسفة

* اعتقد المتفلسفة صحة أفكار الفلاسفة الأقدمين، فأخذوا بها، وعضّوا عليها بالنواجذ، وأنزلوها منزلةً لم تَنْزلها النصوص الشرعيّة عندهم، وأحلوّها محلّة انقطعت أعناق الإبل في الوصول إليها[1].

وقد حاولوا التوفيق بين أفكار الفلاسفة هذه، وبين نصوص الشريعة الإسلاميّة؛ فحرّفوا النصوص الشرعيّة، لتتواءم مع أفكارهم الفلسفيّة، وخبطوا خَبْط عشواء أشبه تخبّطَ الباطنيّة[2]، وحاكى صنيعهم مع النصوص السمعيّة..

* ومن تلكم النصوص التي حرّفها المتفلسفة، وألحدوا فيها: النصوص التي دلّت على صفات ربّ العالمين جلّ وعلا؛ فقد لحقها ما لحق صِنْوَها، وجرى عليها ما جرى على مثيلاتها من أنواع التأويل الجهميّ، والتحريف الباطنيّ..

* ولقد كانت حجّة المتفلسفة على صنيعهم هذا أوهى من بيت العنكبوت، وأضعف منه؛ فإثبات الصفات لله تعالى بزعمهم يتنافى مع توحيده، ويتعارض مع وجوب وجوده؛إذ الواحد في نظرهم: هو الذي

---

(١) انظر عن تقديس المتفلسفة لآراء الفلاسفة الأقدمين؛ سيّما أفلاطون، وأرسطو كتبهم التالية: الجمع بين رأي الحكيمين للفارابي ص ٢٩ ـ ٣٠. والمقايسات لأبي حيّان التوحيدي ص ٢٩٠. وتسع رسائل لابن سينا ص ٣٠.

(٢) تقدّم التعريف بهم ص ١/ ٢٩٢.

لا ينقسم، ولا تركيب فيه بوجهٍ من الوجوه[1]. والربّ الواحد المتّصف بالوحدانيّة: هو المتقدّس عن التجزىء، والتبعّض، والتعدّد، والتركيب، والتأليف، . . إلخ من العبارات التي تدلّ على التكثّر[2].

وواجب الوجود الواحد لو أثبتنا له الصفات لكان أكثر من واحدٍ على حدّ زعمهم[3].

* فهؤلاء إذاً أدرجوا نفي الصفات في مسمّى التوحيد، فصاروا يقولون على من أثبت الصفات لله تعالى، وأنّه يُرى في الآخرة، وأنّ القرآن من كلامه منزّلٌ غير مخلوق: إنّه مشبّهٌ، وليس بموحّدٍ[4].

* وعمدة المتفلسفة في هذا النفي ـ كما تقدّم ـ أنّ إثبات الصفات يقتضي التركيب، والتركيب يدلّ على إمكان المتّصف به، والله ليس ممكناً. .

فهذا يُعرف عندهم ـ إذاً ـ بحجّة التركيب، أو دليل التركيب. .

* ولا بُدّ كي يُفهم موقف المتفلسفة من هذا الدليل، مِنْ ذكر شرحه لهم، وبيان وجه استدلالهم به على تعطيل صفات ربّ العالمين. .

وهذا يستدعي تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين. .

---

(١) انظر من كتب ابن تيمية: كتاب الصفدية ٢/٢٢٩ ـ ٢٣٢. والقاعدة المراكشية ص ٥١ ومنهاج السنة النبوية ٢/١٣٤. ودرء تعارض العقل والنقل ٦/٥٦.

(٢) انظر الفتاوى المصرية لابن تيمية ٦/٥٤٦ ـ ٥٥٠.

(٣) انظر درء تعارض والنقل لابن تيمية ٧/١٢٢.

(٤) انظر الرسالة التدمرية لابن تيمية ص ١٨٣ ، ١٨٤.

المطلب الأول

شرح دليل التركيب عند المتفلسفة

* لم يسلك المتفلسفة في الاستدلال على وجود الله تعالى مسلك المتكلّمين؛ وهو الاستدلال بالمحَدث على المُحدِث، وإنّما سلكوا طريقة أخرى؛ وهي الاستدلال بالممكن على الواجب..

فالوجود ينقسم عندهم إلى واجبٍ، وممكن، بخلاف تقسيم المتكلّمين له إلى قديمٍ وحادِث..

* يقول ابن سينا[1]: «لا شكّ أنّ هناك وجوداً، وكلّ وجودٍ؛ إمّا واجبٌ، وإمّا ممكن. فإن كان واجباً، فقد صحّ وجود الواجب، وهو المطلوب. وإن كان ممكناً، فإنّا نوضّح أنّ الممكن ينتهي وجوده إلى واجب الوجود»[2].

فالوجود إذًا ينقسم إلى: واجب الوجود، وممكن الوجود..

وواجب الوجود عند المتفلسفة، هو: الضروريّ الوجود[3]، ومتى فُرِضَ معدوماً غير موجود، لزم منه مُحال وفَرْض عدمه مُحالٌ لذاته، لا بفَرْض شيءٍ آخر صار به مُحالاً فَرْضُ عدمه[4].

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١١ من هذا الجزء.

(٢) النجاة لابن سينا ص ٣٨٣. وانظر: التعليقات للفارابي ص ٣٧. وفصوص الحكم له ص ١٣٩. والرسالة العرشية لابن سينا ص ٢ والإشارات والتنبيهات له ٣/٤٤٧.

(٣) انظر النجاة لابن سينا ص ٣٦٦. وانظر أيضاً: الملل والنحل للشهرستاني ص ٤٣٧. ومعيار العلم في فنّ المنطق للغزالي ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٤) انظر معيار العلم في فن المنطق للغزالي ص ٣٢٦.

وممكن الوجود عند المتفلسفة، «هو: الذي لا ضرورة فيه بوجه، أي لا في وجوده، ولا في عدمه»[1].

**** طريقة إثبات الواجب عند المتفلسفة:**

لا يمكن إثبات واجب الوجود عند المتفلسفة، إلا بالاستدلال بالممكن على الواجب..

* وطريقتهم في ذلك: أنّ الموجودات لا تخلو: إمّا أن تكون واجبة الوجود بذاتها، أو ممكنة الوجود. فإن كانت ممكنة الوجود: فإنّها محتاجة في الوجود إلى مفيد للوجود. وهذا المفيد للوجود: إمّا أن يكون خارجاً عنها، أو داخلاً فيها. ولا يصحّ دخوله فيها؛ لأنّ ذلك يصرفها من حالة الإمكان إلى حالة الوجوب. فتعيّن إذاً أن يكون المفيد للوجود خارجاً عن الممكنات. وهذا هو المطلوب[2].

يحكي عنهم الشهرستاني [3] طريقتهم في ذلك، فيقول: «قالوا: قد شهد العقل الصريح بأنّ الوجود ينقسم إلى ما يكون واجباً في ذاته، وإلى ما يكون ممكناً في ذاته وكلّ ممكن فإنّما يترجّح جانب الوجود منه على جانب العدم بمرجّح»[4].

فالمتفلسفة إذاً قالوا: «لابد للموجودات الممكنة من موجِدٍ واجبٍ»[5].

---

(١) النجاة لابن سينا ص ٣٦٦. وانظر: الملل والنحل للشهرستاني ص ٤٣٧. ومعيار العلم في فن المنطق للغزالي ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٢) انظر هذا الكلام مطوّلاً عند الشهرستاني في الملل والنحل ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠، فقد نقل طريقة المتفلسفة في إثبات واجب الوجود.

(٣) تقدّمت ترجمته ١/ ١٤٢.

(٤) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٩٩.

(٥) نقل عنهم هذا القول التفتازاني في شرح المقاصد ٤/ ١٥.

« لاشكّ في وجود موجود؛ فإن كان واجباً: فهو المرام. وإن كان ممكناً: فلا بُدّ له من علةٍ بها يترجّح وجوده»[1].

وهذه العلّة هي واجب الوجود عندهم؛ إذ «لابُدّ من الانتهاء إلى الواجب، وإلا لزم الدور، أو التسلسل»[2].

* وممكن الوجود له خصائص، منها قبوله للوجود والعدم...

وقبوله للوجود والعدم يستلزم أمراً خارجاً يُرجّح الوجود أو العدم؛ أحدهما على الآخر..

«فلا يدخل في الوجود إلا بسبب يُرجِّح وجوده على عدمه» [3]، فإن صار وجوده أولى: فلحضور شيء خارج عن ذاته، جاء من غيره.

وكذا لا يدخل في العدم إلا بسببٍ يُرجّح عدمه على وجوده، فإن صار عدمه أولى: فلحضور شيء خارج عن ذاته جاء من غيره[4]...

وهذا الشيء الخارج عن ذاته هو واجب الوجود عند المتفلسفة؛ إذ لا بُدّ من الانتهاء إليه؛ فلا بُدّ للممكن من واجبٍ..

*** أخصّ وصف لله عند المتفلسفة وجوب وجوده بنفسه:**

* الله تعالى واجب الوجود، وأخصّ وصفٍ له تعالى عند المتفلسفة: وجوب وجوده بنفسه، وإمكان ما سواه[5]...

---

(١) نقل ذلك عنهم التفتازاني في شرح المقاصد ٤/١٦. وانظر المواقف في علم الكلام للإيجي ص ٢٦٦.

(٢) المواقف في علم الكلام للإيجي ص ٢٦٦.

(٣) الرسالة العرشية لابن سينا ص ٢.

(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٣/ ٢٦٧، ٣٣٥، ٩/ ٢٥٢.

(٥) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٦/ ٣٤٤.

فهو سبحانه واجب الوجود بنفسه، وما سواه ـ تعالى ـ ممكن الوجود..

***وممكن الوجود له خصائص يختصّ بها:**

* منها: قبوله للوجود والعدم ـ كما تقدّم..

* ومنها : قبوله للتركيب، والتأليف، والتبعّض، والتكثّر..

* والله تعالى واجب الوجود، وليس ممكن الوجود؛ فهو ليس مركَّباً إذاً؛ لأنّ التركيب من علامات الأجسام، وخصائص الممكنات[1].

والتركيب ـ عند المتفلسفة ـ يُوجِب الافتقار المانع من كونه واجباً بنفسه[2].

**** واجب الوجود يجب أن يكون بسيطاً عند المتفلسفة:**

التركيب عند المتفلسفة ـ كما مرّ ـ من خصائص الممكنات، فواجب الوجود ـ عندهم ـ يجب أن يكون بسيطاً، وليس بمركّب[3]....

يقول ابن سينا: «فصل في بساطة الواجب »[4]، ثمّ يسترسل بعد مقولته هذه في بيان عدم تركيب الواجب[5].

ومن دلائل بساطته ـ عندهم ـ أنّه واحدٌ، متقدّس عن التجزىء،

---

(١) انظر: تهافت الفلاسفة للغزالي ص ١٥٣ ، ١٩٠. ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٣/ ٢٦٧.

(٢)انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦/ ٣٤٤.

(٣) انظر: تهافت الفلاسفة للغزالي ص ١٩٠. ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٢٤٦، ٨/ ٢٥٠. وكتاب الصفدية له ١/ ٥٠ .وشرح حديث النزول له ص ٦٩.

(٤) النجاة لابن سينا ص ٢٢٧.

(٥) انظر النجاة لابن سينا ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

والتبعّض، والتركيب والتأليف[1].

فالواحد ـ عندهم ـ : هو الذي لا ينقسم، ولا تركيب فيه [2]. إذاً: المتفلسفة الذين أثبتوا واجب الوجود، عمدتهم: أنّ الجسم لا يكون واجباً؛ لأنّه مركّب، والواجب لا يكون مركّباً[3].

والله واجب الوجود لذاته؛ فيمتنع أن يكون أكثر من واحد؛ فهو ليس مُركّباً[4]، وإلا لكان مفتقراً إلى بعض أفراده[5].

«ومعنى الوجود الواجب، يحمل في ذاته البرهان على أنّه يجب أن يكون واحداً»[6].

يقول ابن سينا: «وواجب الوجود واحدٌ، لا كثرة في ذاته بوجه، ولا يمكن أن تصدر عنه كثرةٌ»[7].

فهو واحدٌ لا يصدر عنه إلا واحد[8].

---

(١) انظر الفتاوى المصرية لابن تيمية ٦/ ٥٤٦ ـ ٥٥٠.

(٢) انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٩٠، ١٢٧. والملل والنحل له ص ٣٧٩ ، ٤٤٣. وشرح المقاصد للتفتازاني ٤/ ٣١، ٤٠، ٧٨. وانظر من كتب ابن تيمية: كتاب الصفدية ٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣٢. والقاعدة المراكشية ص ٥١. ومنهاج السنة النبوية ٢/ ١٤٣ ودرء تعارض العقل والنقل ٤/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧، ٦/ ٥٦، ٧/ ١٢٢.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ١/ ٥٠. ومنهاج السنة النبوية له ١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٤) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية ١/ ٢٦٤. ودرء تعارض العقل والنقل له ٣/ ١٦٢.

(٥) انظر كتاب الصفدية لابن تيمية ٢/ ٢٨.

(٦) المدينة الفاضلة للفارابي ص ٦. وانظر عيون المسائل له ص ٤ ـ ٥.

(٧) النجاة لابن سينا ص ٣٦٩. وانظر: المصدر نفسه ص ٣٨٣، ٣٩٨. والإشارات والتنبيهات له ٣/ ١٤٤ ـ ١٤٧. وعبارته: « واجب الوجود واحد»: أخذها عن أرسطو؛ كما جزم بذلك الشهرستاني في الملل والنحل ص ٣٧٦.

(٨) انظر الإشارات والتنبيهات لابن سينا ٣/ ١٤٧. وانظر أيضاً الملل والنحل للشهرستاني ص٣٧٩، ٤٤٣. =

« والواحد من كلّ وجهٍ: لا تركيب فيه بوجهٍ من الوجوه»[1].

فـ «لا يجوز أن يكون اثنين بوجهٍ من الوجوه»[2].

وهذا هو معنى التوحيد عندهم: نفي التركيب، والتأليف، والتبعّض، والتجزّئ.

يحكي التفتازاني [3] ذلك عنهم بقوله: «فمرجع التوحيد عندهم إلى وحدة الواجب لذاته، لا غير»[4].

وهم يزعمون أنّ هذا هو عين التنزيه.

يحكي عنهم التفتازاني أيضاً أنّهم ذكروا أنّ من التنزيهات لله تعالى في التوحيد، أنّ: «الواجب لا كثرة فيه؛ لأنّ المركّب ممكن»[5].

فنَفَوْا التركيب عن الله تعالى..

وسيأتى في المطلب التالي ـ بعون الله تعالى ـ كيف بالغ هؤلاء المتفلسفة في نفي الصفات عن الله، باستنادهم إلى نفي التركيب عنه جلّ وعلا..

= وهذه العبارة: «لا يصدر عن الواحد إلا واحد» : أخذها ابن سينا عن أرسطو، كما جزم بذلك الشهرستاني في الملل والنحل ص ٣٧٩.

(١) الرسالة العرشية لابن سينا ص ٣.

(٢) الرسالة العرشية لابن سينا ص ٣.

(٣) تقدمت ترجمته ١/ ١٦٢.

(٤) شرح المقاصد للتفتازاني ٣/ ٤٠ .وانظر المواقف في علم الكلام للإيجي ص ٢٧٨.

(٥) شرح المقاصد للتفتازاني ٤/ ٣١.

خلاصة الدليل:

** يتلخص دليل التركيب عند المتفلسفة بالآتي:

١ ـ قسّم المتفلسفةُ الوجودَ إلى واجبٍ، وممكن.

فالوجود عندهم إما واجب وإما ممكن.

٢ ـ أثبت المتفلسفة الممكنات بافتقارها إلى الواجب في الوجود؛ فالممكن عندهم لابُدّ له من واجِب.

٣ ـ أثبت المتفلسفة تركيب الممكن.

فالممكن عندهم مُركّب..

وهذا بَنَوْه على مقدّمتين:

أولاهما: الممكنات لا تخلو من التركيب، والتأليف، والتبعّض، والتجزّئ.

ثانيهما: المُركَّب مفتقرٌ إلى جُزئه، وأجزاؤه غيره، والمفتقر إلى غيره لا يكون واجباً[1].

٤ ـ خلص المتفلسفة من ذلك كلّه بنتيجةٍ مفادها: أنّ واجب الوجود ليس مُرَكّباً..

فالمتفلسفة إذاً استدلوا بإمكان الممكنات على أنّ هناك واجباً..

**** وبناءً على هذه الخلاصة، فدليل التركيب عند المتفلسفة يمكن أن يكون هكذا:**

(الوجود ينقسم إلى واجبٍ وممكنٍ.

---

(١) انظر منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٢/ ١٢٠.

فإن كان واجباً، فذاك.

وإن كان ممكناً احتاج إلى مُؤثِّر.

ولابُدّ من الانتهاء إلى الواجب، وإلا لزم الدور أو التسلسل.

فليزم إثبات الواجب على التقديرين.

وهذا الواجب غني لا يفتقر إلى غيره، فلا يكون مركّباً؛ لأنّ المركّب مفتقرٌ إلى أجزائه. والتركيب يتنافى مع وجوب وجوده)[1].

---

(١) انظر الإشارات والتنبيهات لابن سينا ٣/ ٤٤٧ ـ ٤٥٥. وانظر أيضاً: المواقف في علم الكلام للإيجي ص ٢٦٦ وانظر من كتب ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٣٠٧، ٣/ ٧٤ ـ ٧٥، ٩٥ ـ ٩٦، ١٣٠، ١٨٧، ٣٣٤ ـ ٣٥١، ٤/ ٢٤٧، ٦/ ١٧٩، ٧/ ٢٣٠، ٣٨٢ ـ ٣٨٣، ٨/ ١٦٩، ٩/ ٨، ٢٥٢ وكتاب الصفدية ٢/ ١١٣، ١٧٧ ـ ١٧٨ والفرقان بين الحق والباطل ص ٩٧، ١٠٩، ١١١. ومجموع الفتاوى ١٦/ ٤٥٢.

المطلب الثاني

وجه استدلال المتفلسفة بدليل التركيب

على نفي الصفات عن الله تعالى

* تقدّم معنا أنّ المتفلسفة قسّموا الوجود إلى واجب، وممكن..

وقالوا: الممكن لابُدّ له من واجِب.

الممكن مُركّب؛ لأنّه لا يخلو من التأليف، والتبعّض، والتجزّئ.

المُركَّب مفتقرٌ إلى جُزئه، وأجزاؤه غيره، والمفتقر إلى غيره لا يكون واجباً[1].

وخلصوا من ذلك كلّه بنتيجةٍ، هي: أنّ واجبَ الوجود ليس مُركّباً[2].

فهم ـ إذاً ـ قد «بَنَوْا أصل دينهم على أنّ الوجود لا بُدّ له من واجِب، وأنّ الواجب يُشترط أن يكون واحداً. ويعنون بالواحد: ما لا صفة له، ولا قَدْر، ولا يقوم به فعل. وذلك لئلا يُثبتوا له صفة؛ كالعلم، والقدرة، . . .»[3]؛ إذ إثبات الصفات له تعالى يقتضي التركيب ـ بزعمهم.

ومرادهم من نفي التركيب عن الله تعالى ـ كما عُلِم ـ: نفي الصفات عنه جلّ وعلا.. ويسمُّون ذلك بالوحدانيّة..

---

(١) انظر: تهافت الفلاسفة للغزالي ص ١٧٦. ومنهاج السنة النبوية لابن تيمية ٢/ ١٢٠.

(٢) انظر المصدرين نفسيهما.

(٣) كتاب الصفدية لابن تيمية ٢/ ٢٢٧.

* فالوحدانيّة عند المتفلسفة: تعني البساطة، وعدم التركيب...

وقد تقدّم أنّهم يقولون عن الله تعالى: إنّه بسيط[1].

يحكي عنهم الشهرستاني [2] مذهبهم في ذلك، فيقول: «قالوا: واجب الوجود بذاته: لا يجوز أن يكون أجزاء كميّة، ولا أجزاء حدّ: قولاً. ولا أجزاء ذات: فعلاً ووجوداً. وواجب الوجود لن يتصوّر إلا واحداً من كلّ وجه..»[3].

فالجزء الذي يتركّب الشيء منه؛ سواء كان كمّياً يقتضي الانقسام لذاته؛ أمكن فصله عن الكلّ، أو لم يمكن. أو كان حدّياً يقتضي الانحصار في الزمان أو المكان المحدودَيْن. أو كان جزء ذات؛ كاليد، والعين، والوجه.. إلخ: فمُحالٌ عند المتفلسفة أن يكون الله مُركّباً منه[4].

فالمتفلسفة إذًا: جعلوا للذات الإلهيّة ماهيّة بسيطة، مجرّدة عن أيّ شيء يمكن أن يؤدّي إلى تحقّق الوجود الخارجي، أو يجعلها معقوله في الذهن..

وهذا ليس تجنّياً عليهم، بل كتبهم مليئة بذلك، وناضحة بما هو أشدّ من ذلك..

يقول ابن سينا: «من المعلوم الواضح: أنّ التحقيق الذي ينبغي أن يُرجع إليه في أنّ التوحيد، هو الإقرار بالصانع موحَّداً، مقدَّساً عن الكمّ،

---

(١) تقدّم ص ١١٤.

(٢) تقدّمت ترجمته ١/ ١٤٢.

(٣) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٩٠.

(٤) انظر: التعريفات للجرجاني ص ٧٥، ٨٣، ١٨٧. وضوابط المعرفة لعبد الرحمن الميداني ص ٥٦، ٥٨. وتسهيل المنطق للشيخ عبد الكريم مراد ص ٢٧.

والكيف، والأين، والمتى، والوضع، والتغيّر، حتى يصير الاعتقاد به أنه: ذات واحدة، لا يمكن أن يكون لها شريك في النوع، أو يكون لها جزء وجوديّ؛ كمّي أو معنوي. ولا يمكن أن تكون خارجة عن العالم، ولا داخلةً فيه، ولا حيث تصحّ الإشارة إليها أنّها هنا، أو هناك»[1].

فهذه هي الذات البسيطة ـ بزعمهم ـ التي يُريد ابن سينا إثباتها، ولا أدري كيف يتحقّق وجودها، بله كيف يعيها الذهن ويعقلها؛ وهي أشبه بالمعدوم..

لقد ادّعى المتفلسفة ـ كذبوا ـ أنّ الله تعالى لو اتّصف بما ورد به الكتاب والسنّة من صفاته العُلا، لتنافى ذلك مع بساطة ذاته، ولزم من ذلك أن تكون ذاته مُركّبة، وبالتالي مفتقرة إلى أجزائها، والمفتقر إلى أجزائه ليس واجباً.

إذ دلالة إمكان الجسم مبنيّة عندهم على أنّ ما قامت به الصفات يمتنع أن يكون واجباً بنفسه؛ لأنّه مُركّب[2].

فادّعوا زوراً أنّ اتّصافه بصفاته يتنافى مع وجوب وجوده..

فقالوا: «واجب الوجود لذاته واحدٌ من كلّ وجه»[3].

ونَفَوْا جميع صفاته جلّ وعلا، وزعموا أنّ «واجب الوجود: هو الذات دون صفاتها»[4].

---

(١) الرسالة الأضحوية لابن سينا ص ٤٤.

(٢) انظر النبوات لابن تيمية ص ٧٧.

(٣) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ١٢٧. وانظر شرح المقاصد للتفتازاني ٤/ ٧٨.

(٤) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ١/ ٢٦٦؛ فقد حكى مذهبهم في ذلك.

وما ورد من صفاته جلّ وعلا، قالوا عنها: هي هو؛ ومرادهم رجوع الصفات كلّها إلى ذات واحدة[1].

يقول الفارابي [2]: «علمه هو قدرته العُظمى»[3].

ويقول أيضاً: «ولا يجوز أن يكون لواجب الوجود لذاته ـ الذي هو تامّ ـ أمرٌ يجعله على صفةٍ لم يكن عليها؛ فإنّه يكون ناقصاً من تلك الجهة فقد عرفت إرادة الواجب لذاته، وأنّها علمه، وهي بعينها عنايته ورضاه»[4].

وكذا سائر صفاته يردّها الفارابي إلى صفة واحدة، ثمّ يردّ تلك الصفة إلى الذات.

وهو ـ أي الفارابي ـ يُقرّر أنّ الصفات ليست زائدة على الذات، أو مستقلّة عنها، بل هي عين الذات[5].

---

(١) انظر: تهافت الفلاسفة للغزالي ص ١٧٢ وشرح المقاصد للتفتازاني ٤/ ٧٨ ـ ٧٩.

(٢) هو أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان الملقّب بالمعلم الثاني. إمام المتفلسفة الدهرية المشّائيّة، ومن أتباع أرسطوطاليس له كفريات ظاهرة؛ منها زعمه أنّ الفيلسوف أكمل من النبيّ. تربّى ابن سينا على كتبه. وصفه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بأنّه من غلاة الفلاسفة وحكم عليه بالضلال والكفر هلك سنة ٣٣٩هـ. (انظر: : عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة ص ٦٠٣ ونزهة الأرواح وروضة الأفراح في تاريخ الحكماء والفلاسفة للشهرزوري ٢/ ١٣. وانظر من كتب شيخ الإسلام: مجموع الفتاوى ٢/ ٦٧، ٨٦ .ودرء تعارض العقل والنقل ١/ ١٠، ١٥٧، ٥/ ٢٥٠،، ٩/ ٢٦٨. والاستغاثة ص ٣٠٤. ومنهاج السنة النبوية ٥/ ٢٨٢ وشرح العقيدة الأصفهانية ص ١٠٧. وانظر أيضاً: إغاثة اللهفان لابن القيم ٢/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣).

(٣) عيون المسائل للفارابي ص ٦.

(٤) التعليقات للفارابي ص ٣٧.

(٥) حكى مذهبه هذا: الدكتور محمود قاسم في كتابه: الفيلسوف المفترى عليه ص ١٠٧.

فجعل ـ كصنيع أفراد طائفته ـ الصفات المتنوّعة هي نفس الذات الموصوفة[1].

وهذا هو مذهب المتفلسفة قاطبة.

يقول ابن سينا: «فصلٌ: في تحقيق وحدانيّة الأوّل؛ بأنّ علمه لا يُخالف قدرته، وإرادته، وحياته في المفهوم. بل ذلك كلّه واحدٌ»[2].

فوحدانيّة الله تعالى، ووجوب وجوده عندهم: يقتضي نفي كلّ زائدٍ على الذات؛ فما ورد في الكتاب والسنة من وصفٍ لله تعالى بالعلم، والقدرة، والإرادة، والحياة.. إلخ:

فكلّه يرجع إلى نفس الذات؛ إذ ليس عندهم صفات زائدة على ذات الواجب تعالى[3].

وهؤلاء قد أنكروا الصفات، ولم يُثبتوا من واجب الوجود إلا الذات. «أما الصفات السبع: فيرجع جميع ذلك عندهم إلى العلم، ثمّ العلم يرجع إلى الذات»[4].

يقول ابن سينا: «هو [5] ذات، هو الوجود المحض، والحقّ المحض، والخير المحض، والعلم المحض، والقدرة المحضة، والحياة المحضة، من غير أن يدّل بكلّ واحدٍ من هذه الألفاظ على معنى مفرد على حدة. بل

---

(١) انظر رسالة في العقل والروح لابن تيمية ص ١٧. وانظرها ضمن مجموعة الرسائل المنيريّة ٢/ ٢٥، وضمن مجموع الفتاوى ٩/ ٢٧٦.

(٢) النجاة لابن سينا ص ٢٤٩. وانظر المصدر نفسه ٢٤٩ ـ ٢٥١؛ فقد حاول التدليل على هذا الإفك.

(٣) انظر شرح المقاصد للتفتازاني ٤/ ٧٨ ـ ٧٩.

(٤) المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للغزالي ص ١٠٥.

(٥) يعني الله تبارك وتقدّس..

المفهوم منها عند الحكاية: معنى واحد، وذات واحدة»[1].

فالواجب عند ابن سينا، وعند أمثاله من المتفلسفة ليس له صفة زائدة على ذاته، بل ذاته هي نفس العلم، وعلمه لا يُخالف قدرته، وإرادته لا تُخالف علمه، وحياته لا تُخالف إرادته في المفهوم، بل كلّ هذه الصفات واحد، ولا توجب تلك الصفات كثرةً في ذاته؛ لأنّ واجب الوجود بسيطٌ، وليس مُركّبًا.

وهذا هو توحيدهم لربّهم ومولاهم جلّ وعلا: أن لا يكون موصوفاً بصفاته العُلا التي وصف بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ؛ لئلا يكون مركّباً بزعمهم[2].

فالتوحيد عندهم يعني نفي التركيب، وبالتالي نفي الصفات[3].

*** إذاً: الحامل للمتفلسفة على تعطيل الباري جلّ وعلا عن صفاته العُلا، هو: دليل التركيب...**

وبيان ذلك فيما يأتي:

١ ـ المتفلسفة «جعلوا عمدتهم فيما ينفونه، هو نفي التركيب، واعتمدوا في نفي التركيب على إمكان التركيب، واعتمدوا في ذلك على أنّ المجموع لا يكون واجباً، لافتقاره إلى بعض أفراده»[4].

---

(١) الرسالة الفيروزية لابن سينا ـ ضمن تسع رسائل في الحكمة والطبيعيّات ـ ص ٣.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل ٨/ ٢٥٠.

(٣) انظر من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ١/ ٣٥٣. وكتاب الصفدية ١/ ٨٦، ٢٤٣،، ٢/ ٢١٩، ٢٢٧، ٢٣٢. ودرء تعارض العقل والنقل ٦/ ٢٣٨، ٢٤٧،، ٨/ ٢٤١، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥١، ٩/ ٢٥٦، ٢٦٨، ١٠/ ٦، ١٠، ٩٧، ١٩٦.

(٤) كتاب الصفدية لابن تيمية ٢/ ٢٨ وانظر: المصدر نفسه ١/ ١٠٤، ١٢٨. ودرء تعارض العقل والنقل له ١٠/ ٢٥١.

٢ ـ المتفلسفة يُسمّون الموصوف مُركّباً، ويُسمّون الصفات أجزاء[١].

٣ ـ المتفلسفة ينفون اتّصاف الله تعالى بصفاته العُلا لزعمهم أنّها لا تقوم إلا بمُركَّب[٢].

٤ ـ المتفلسفة زعموا أنّ قيام الصفات بالله تعالى تركيب، والواجب لا يكون مُركّباً[٣].

* وأفضل من رأيته ـ من المخالفين ـ قد بيَّن وجه استدلال المتفلسفة بدليل التركيب على نفي الصفات؛ هو الشهرستاني [٤]؛ فقد حكى مذهبهم بلسانهم، ونقل عنهم نقل الخبير بهم؛ فقال: «قالوا: قام الدليل على أنّ واجب الوجود مستغنٍ على الإطلاق من كلّ وجه. فمن أثبت له صفة لذاته أزليّة معنى وحقيقة قائمة بذاته، فقد أبطل الاستغناء المطلق من الصفة والموصوف جميعاً، وأثبت الاحتياج والفقر في الصفة والموصوف جميعاً. أمّا الصفة: فاحتاجت في وجودها إلى ذات تقوم بها؛ إذ يجب أن تقول: قام العلم بالباري. واستحال أن تقول: قام الذات بالعلم.. فإذاً.. المستغني على الإطلاق: لا يكون إلا واحداً من كلّ وجه ولا كثرة فيه من وجه»[٥]، «ولا يشاركه شيء ما؛ صفة كانت أو موصوفاً في

---

(١) انظر شرح العقيدة الأصفهانية ص ٢٢.

(٢) انظر: شرح حديث النزول لابن تيمية ص ١٣، ٢٤، ٦٩ .ودرء تعارض العقل والنقل له ١/٣٠٧، ٥/١٤١ ، ٣٢٧، ٦/١٨٤ ـ ١٨٥، ٢٩٥ ـ ٢٩٦، ١٠/١٥٨ ، ١٨٥ ـ ١٨٩ .وتفسير سورة الإخلاص له ص ١٤٠. ومنهاج السنة النبوية له ٢/١٦٤، ٥٤١، ٣/٢٩٨ ـ ٣٠٥ والنبوات له ص ٧٧.

(٣) انظر: كتاب الصفدية لابن تيمية ٢/٦١. ودرء تعارض العقل والنقل له ٥/٢٤٦. وشرح حديث النزول له ص ٦٩.

(٤) تقدمت ترجمته ١/١٤٢.

(٥) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٢٠٠.

وجوب الوجود والأزلية»[1].

فالواجب عند المتفلسفة غير متّصف بصفات زائدة على ذاته، بل صفاته هي ذاته، ولو كانت الذات موصوفةً لكانت مُركَّبة، ممكنة، ولم تكن واجبة الوجود.

(١) المصدر نفسه ص ١٨١.